العرب
الثلاثاء 2021/01/19
السنة 43 العدد 11945

احتجاجات شعبية تهدد الطبقة السياسية الحاكمة في تونس

دعوات إلى حلول جذرية للأزمة والابتعاد عن الاستخفاف بمطالب الشباب

احتجاجات متصاعدة تشهدها تونس تخللتها أعمال عنف وسط تبادل للاتهامات بين السلطات والأحزاب الداعمة لحكومة هشام المشيشي والمعارضة التي تقول إن هذه الموجة من المظاهرات كانت متوقعة نظرا لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في وقت تعرف فيه البلاد أزمة سياسية بسبب القطيعة بين الرئيس قيس سعيد والمشيشي وتعمق الانقسامات بين مكونات المشهد.

صغير الحيدري

تونس – تجددت، الاثنين، الاحتجاجات في العاصمة التونسية ومدن أخرى، ولكن هذه المرة في النهار بعدما وجهت اتهامات إلى المشاركين فيها بتنفيذ أجندات خفية واستهداف مؤسسات عامة أو خاصة بالتخريب خلال المظاهرات الليلية التي شهدتها الكثير من المدن في الأيام الماضية، في خطوة يعتبر مراقبون أنها ستضع الطبقة السياسية الحاكمة في موقف صعب بعد فشل خياراتها في قيادة البلاد خلال السنوات العشر الماضية.

وخرج عشرات المتظاهرين إلى شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة، الاثنين، في احتجاج رفعوا خلاله شعار "ها قد جئنا بالنهار"، وكذلك "لا خوف لا رعب... الشارع ملك الشعب". كما رفعوا شعارات ضد الطبقة السياسية الحاكمة، وخاصة حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي.

اشتباكات عنيفة

عبدالعزيز القطي

الحل لا يكمن في تغيير الحكومات وإنما في تغيير السياسات

منجي الرحوي

الشباب المحتج لن يسمح بأي تسويات سياسية على حسابه

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية خالد الحيوني إن الشرطة اعتقلت 632 شخصا الأحد بعد ما وصفته بأعمال شغب في مختلف أنحاء البلاد شملت أعمال نهب وهجمات على الممتلكات. وأضاف أن معظم المعتقلين تتراوح أعمارهم بين 15 و20 عاما.

وفيما سعى ممثلو التحالف البرلماني الداعم للحكومة إلى اتهام المحتجين بإثارة الفوضى، والارتهان لأجندات مشبوهة، يعتقد سياسيون معارضون وخبراء أن الأمر يخرج عن دائرة المؤامرة، أو اتهام هذه الجهة السياسية، إلى ما هو أعمق، وهو فشل الطبقة السياسية الحاكمة في قيادة البلاد.

ويرى هؤلاء أن الاحتجاجات تبعث برسائل واضحة إلى الطبقة السياسية التي أمضت الوقت في الصراعات ولم تلتفت إلى مطالب الفئات الضعيفة، وخاصة الشباب، الفئة المتضررة من نموذج اقتصادي غير منتج ولم يوفر وظائف في الوقت الذي يزداد فيه طالبو الشغل سنويا بالآلاف.

وقال النائب في البرلمان منجي الرحوي إن "هذه احتجاجات شبابية هدفها تصحيح المسار واستعادة زمام المبادرة أمام من سرقوا ثورة يناير 2011".

وأضاف الرحوي في تصريح لـ"العرب" أن "هذا الشباب لن يسمح بأي تسويات على حسابه (...) فهو يحتج بالطريقة التي يراها مناسبة، لكن يجب أن تكون هذه الاحتجاجات سلمية جماهيرية وواسعة لتحقيق مطالبها".

ومن الواضح أن الجدل بشأن توقيت الاحتجاج، ليلا أو نهارا، لا يمكن أن يحجب حقيقة الأزمة، وحقيقة أن الشباب قد فقد ثقته في الطبقة السياسية الحاكمة.

واعتبر الأستاذ بجامعة تونس والباحث في علم الاجتماع محمد الجويلي أن "الزمن الاحتجاجي تغير في العالم ولم يعد زمنا نهاريا، وأصبح الزمن الاحتجاجي الليلي جزءا من المساحة الزمنية التي يحتج فيها الغاضبون من الأوضاع".

وأوضح في تصريح لإذاعة موزاييك الخاصة أن "المحتجين وجدوا أن احتجاجهم الليلي يمكّنهم من إيصال صوتهم"، مشددا على أن "عمليات السرقة والنهب عادة ما تصاحب جميع الاحتجاجات لوجود صنف من المحتجين لهم مثل هذه الغايات، وهي ليست مسألة مستجدة في تونس أو في العالم".

وبالرغم من تعبير ممثلي الطبقة الحاكمة عن الرغبة في تنفيذ إصلاحات عاجلة تستجيب لمطالب الشارع، إلا أن ذلك لا يحجب أن الحلول التقليدية لم تعد تفيد بذلك الحوار الوطني الذي يدعو إليه الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة عمالية)، وهي حلول يعتبرها المحتجون بمثابة إعطاء مبررات لمنح الطبقة الحاكمة وقتا أطول أكثر مما هي حلول حقيقية وناجعة.

وقال البرلماني السابق عبدالعزيز القطي إن "الواضح أن الاحتجاجات تترجم الأزمة التي استفحلت في مواقع القرار في تونس (...)، أزمة طالت كل مؤسسات الدولة من البرلمان ورئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، سواء على مستوى أداء هذه المؤسسات أو على مستوى شرعيتها (...)، الفقر يزداد والبطالة تتفاقم".

ورأى القطي في تصريح لـ"العرب" أن "كل الأطراف تتحمل المسؤولية (...)، ما نعيشه اليوم هو محاولة للإبقاء على هذه المنظومة الميتة بالآلات الاصطناعية (...)، الحوار الوطني لن يكون حلا بل حسب ما يتم الإعداد له لن يكون له أي تأثير (...)، قد يفرز حكومة أخرى لكن الحل لا يكمن في تغيير الحكومات".

وبالرغم من أن أجندة الحوار المبدئية لا تشمل الإطاحة بحكومة هشام المشيشي وتشكيل حكومة وحدة وطنية فإن رئيس الحكومة يبدو في وضع غير مريح، لاسيما في ظل شبهات الفساد التي تحيط بالبعض من الوزراء الذين ضمهم التعديل الأخير.

ورغم أن هذا الحوار من المفترض أن يتطرق إلى إصلاحات سياسية على صلة بالقانون الانتخابي وإجراءات لإنعاش الاقتصاد الوطني والحد من الاحتقان المجتمعي، فإن أوساطا تونسية لا تستبعد أن يكون من بين مخرجات هذا الاستحقاق تشكيل حكومة وحدة وطنية تقود البلاد إلى انتخابات سابقة لأوانها مع تزايد الغضب إزاء المنظومة الحالية المنقسمة على نفسها منذ انتخابات 2019.

وأضعف التعديل الوزاري الأخير حكومة المشيشي الذي اختار ترضية حركة النهضة الإسلامية (54 نائبا) وحزب قلب تونس (30 نائبا) وأطراف سياسية ونقابية أخرى من أجل التخلص من التبعية للرئيس قيس سعيد، وهي خطوة حذر فاعلون سياسيون من تداعياتها.

وأعلنت حركة النهضة الإسلامية في بيان أنها تدعم التعديل الوزاري الذي أعلن عنه المشيشي منددة بـ"الأحداث التخريبية" ودعت التونسيين إلى التصدي لها.

ولكن مقربين من الكتلة البرلمانية للنهضة قالوا إن هناك انقساما حول التعديل بعد تواتر الحديث عن شبهات فساد تحوم حول بعض الوزراء، وهو ما قد يزيد من تعقيد الأمور على المشيشي، لاسيما أن كتلة ائتلاف الكرامة التي تعد من بين الحزام البرلماني الداعم لحكومته قررت عدم التصويت له.

مسودة قانون الانتخابات تضع المرأة الجزائرية أمام مكاسب غير مسبوقة

صابر بليدي

الجزائر – حقق قانون الانتخابات المعلن عنه من طرف السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات في الجزائر، مكاسب سياسية غير مسبوقة لفائدة المرأة، بعدما اشترط المناصفة بين النساء والرجال في لوائح الترشيحات للمجالس المحلية والتشريعية.

وكان التشريع الانتخابي ينص على ضم لوائح الترشيحات ثلث تعداد اللائحة خلال الانتخابات الماضية، الأمر الذي يعتبر إنجازا سياسيا هاما للمرأة الجزائرية.

غير أن مسودة القانون التي ينتظر أن تفتح الطبقة السياسية والحزبية بشأنها نقاشا خلال الأيام القليلة القادمة، أثارت ردود فعل متحفظة تترجم الذهنية الذكورية المسيطرة على التركيبة السوسيولوجية والسياسية في الجزائر والعوائق الموضوعية قياسا بالطابع المحافظ لمعظم ولايات وبلديات الجمهورية وفقا لمراقبين.

وتضمنت المسودة العديد من الإجراءات الجديدة في العملية الانتخابية، في إطار ما سمي في تعهدات الرئيس عبدالمجيد تبون خلال حملته الرئاسية، بقطع الطريق أمام "المال السياسي والفساد وضمان الشفافية والنزاهة في الاستحقاقات الانتخابية، لإفراز مجالس تمثل الإرادة الشعبية الحقيقية".

كما اشترطت مسودة قانون الانتخابات تخصيص ثلث اللوائح لفئة الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 عاما، في إطار نفس التعهدات التي أفردت فيها السلطة الجديدة اهتماما كبيرا بدمج الفئة المذكورة في العملية السياسية، وفتح الأبواب أمامها للمساهمة في إرساء مؤسسات حكم شرعية.

ويُنتظر أن تتحصل الأحزاب والجمعيات والمنظمات الأهلية على نسخ من المسودة خلال الأيام القليلة القادمة، بغرض مناقشتها وإثرائها وتقديم اقتراحاتها للهيئة، الأمر الذي يفتح المجال أمام مراجعة بعض البنود.

ولا يستبعد أن يكون بند "المناصفة" على رأس الأولويات المستهدفة من طرف القوى السياسية ذات التوجه الإسلامي والقومي، خاصة وأنها أبدت في أول ردود فعلها انزعاجا مما تصفه بـ"التوجه العلماني" للجنة مراجعة التشريع بقيادة الخبير القانوني أحمد لعرابة.

وأكد رئيس جبهة الجزائر الجديدة جمال بن عبدالسلام، أن "حزبه لم يتلق أي وثيقة في الموضوع من طرف السلطة المختصة، ولا يمكن له التعليق على ما يتم تداوله في دوائر غير رسمية كشبكات التواصل الاجتماعي".

وأضاف بن عبدالسلام في تصريح لـ"العرب"، أنه "عندما نحصل على المسودة عبر القنوات الرسمية ستتم دراسة المسألة والتعليق عليها، وما عدا ذلك تعتبر جبهة الجزائر الجديدة أنه من السابق لأوانه التعليق على شيء لم نتأكد منه رسميا".

واطلعت "العرب" على المسودة المذكورة المتكونة من 62 صفحة والعديد من الأبواب والعشرات من البنود المتعلقة بالعملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها.

وفي المقابل، رحب رئيس حزب التجديد والتنمية أسير طيبي بمضمون مسودة القانون، وأكد أنها حملت العديد من الإجراءات التي كانت في السابق محل مطالب سياسية من طرف الأحزاب السياسية، لاسيما المستحدثة منها.

أسير طيبي

المناصفة بين الجنسين في اللوائح الانتخابية مسألة إيجابية في المسودة

واستدل على ذلك بالبند 176 من المسودة الذي أرجأ تطبيق شرط الحصول على نسبة 4 في المئة من الناخبين في الاستحقاق السابق، لأي حزب يريد خوض الانتخابات الجديدة، وإلا يشترط عليه جمع نصيب معين من توقيعات الناخبين لقبول لوائحه.

وذكر المتحدث لـ"العرب"، أن "المسودة استحدثت مسائل جديدة تتعلق بالدوائر الانتخابية وطريقة الاقتراع، وأن المناصفة بين النساء والرجال في اللوائح وتخصيص ثلث اللائحة للشباب هي مسائل إيجابية في طريق استقطاب الفئات الفاعلة في المجتمع، إلا أن الطابع المحافظ للمجتمع الجزائري في معظم ولايات وبلديات الجمهورية يطرح عوائق حقيقية أمام الأحزاب، فقد تجد نفسها أمام ضغوط المجتمع مضطرة للتنازل عن النوعية وتكتفي بملء اللوائح فقط، وهو ما يمس بصدقية وجاذبية اللائحة".

وأعفى البند المذكور البلديات التي يقل تعدادها عن 20 ألف نسمة من شرط المناصفة، إلا أن رئيس حزب التجديد والتنمية يرى أن الشرط لا يتحقق إلا في الولايات والبلديات الكبرى فقط، ويطرح مشاكل أمام الأحزاب والمستقلين في باقي ربوع البلاد.

المغرب يتطلع إلى اعتراف أوروبي بسيادته على الصحراء

محمد ماموني العلوي

الرباط – تُحاول الرباط استغلال الزخم الدولي الذي عرفه ملف الصحراء باعتراف الولايات المتحدة بمغربيتها، من أجل دفع الاتحاد الأوروبي لاتخاذ الخطوة نفسها. وذلك في استباق لأي خطوة قد تتخذها بروكسل أو دول التكتل الأوروبي لا تتماشى والرؤية المغربية حيال هذا النزاع.

ودعا وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة الدول الأوروبية إلى الانخراط في الدينامية الدولية التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي التي تتبناها الرباط لحلحلة النزاع حول الصحراء.

وأكد بوريطة أن الموقف الأميركي "يجب أن يُسائل أوروبا حول درجة انخراطها، بحيث أن هذا الاتجاه الذي يسير فيه المجتمع الدولي، وقوامه الحل في إطار الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، يكون أيضا محط إجماع أوروبي".

وقال المسؤول المغربي خلال ندوة صحافية في أعقاب "المؤتمر الوزاري لدعم مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية"، الذي انعقد نهاية الأسبوع، عبر تقنية التواصل عن بعد، بدعوة من الرباط وواشنطن، والذي عرف مشاركة 40 بلدا، إن "أوروبا يجب أن تخرج من منطقة الراحة بالقول إن هناك مسلسلا، ونحن ندعم هذا المسلسل، حتى لو كان هذا المسلسل سيستمر لعقود".

وأعرب المشاركون في المؤتمر الوزاري، الذين مثلوا 40 دولة من بينها فرنسا والكويت ومصر والأردن وعمان والسعودية والإمارات والغابون وقطر والعديد من الدول الأخرى، عن دعمهم للمبادرة المغربية باعتبارها "الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع الإقليمي حول الصحراء، وكذلك عن التزامهم بمواصلة دعوتهم لإيجاد حل على أساس خطة الحكم الذاتي المغربية كإطار لحل هذا النزاع.

وأكد رضا الفلاح، أستاذ القانون الدولي، أن "الإشادة بجدية ومصداقية الحكم الذاتي وفقا لقرارات مجلس الأمن منذ العام 2007، التي تقوم بها الدول الأوروبية لا ترقى إلى مستوى الدعم الصريح والمباشر والملموس لهذا المقترح". لافتا إلى أن "الدول الأوروبية مطالبة باتخاذ تدابير وإجراءات والقيام بجهود دبلوماسية من أجل دعم مقترح الحكم الذاتي".

وأوضح الفلاح في تصريح لـ"العرب"، أنه "لا يمكن أن تكون مسألة دعم مقترح الحكم الذاتي فعالة وذات أثر إيجابي لحل هذا النزاع المفتعل، إلا إذا اقترن باعتراف الأوروبيين بسيادة المغرب على أقاليمه الصحراوية".

وبالرغم من أن دول الاتحاد الأوروبي لا تعترف بشكل رسمي بجبهة البوليساريو الانفصالية، لكن هذه الدول تقاوم ضغوطا كبيرة من أطراف سياسية حالت دون اعترافها بمغربية الصحراء.

وقال بوريطة إنه "ثمة إشارات، بما في ذلك الاتفاقات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك المواقف الوطنية لعدد من الدول ترى في مبادرة الحكم الذاتي منظورا أساسيا لحل هذه القضية".

وأضاف الوزير المغربي "اليوم يتعيّن أن يكون هناك تحرك داخل أوروبا لدعم المنظور الوحيد الممكن لتسوية قضية الصحراء، وهو الحكم الذاتي في إطار سيادة المملكة المغربية".

الرباط تحاول استثمار الاعتراف الأميركي

ويرى متابعون للشؤون الأوروبية، أن الموقف الأوروبي الصريح في ما يتعلق بالاعتراف الكامل بسيادة المغرب على صحرائه، لن يتبلور بشكل واضح في المنظور القريب نظرا لاختلاف الرؤى والمصالح خصوصا لدى الجانبين الإسباني والألماني.

رضا الفلاح

دعم مقترح الحكم الذاتي لا يكون فعالا إلا باعتراف بروكسل

وتعيش الحكومة الإسبانية برئاسة بيدرو سانشيز توترا داخليا بعد التقارب الأميركي – المغربي واعتراف واشنطن بسيادة المغرب على صحرائه.

ويعتقد خبراء في العلاقات الدولية، أن اللقاء الذي شاركت فيه 40 دولة منها فرنسا شكل قوة ضغط على الإسبان نظرا لارتباط مدريد بملف الصحراء.

ويرى هؤلاء أن تصريحات وزير الخارجية المغربي تصب في هذا الاتجاه، حيث تبعث برسائل إلى مدريد التي سبق لها وأن قامت بردود فعل أزعجت المغرب الذي لم يرد بشكل مباشر عليها.

ومن بين هذه الردود تصريحات سابقة لأرانتشا غونزاليس لايا، وزيرة الخارجية الإسبانية، التي قالت عند سؤالها عن موقف بلادها من الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء إن "حل النزاع الإقليمي لا يعتمد على إرادة دولة واحدة مهما كان حجمها.. الحل هو بيد الأمم المتحدة".

كما راسل نواب برلمانيون إسبان من حزب "بوديموس" المشارك في الائتلاف الحكومي، إضافة إلى نواب آخرين، بصفتهم أعضاء في البرلمان الأوروبي، الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، بخصوص قضية الصحراء.

وطالب الموقعون على الرسالة، بايدن، بالتراجع عن القرار الأميركي الذي أعلن عنه الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، في 10 ديسمبر الماضي، والقاضي باعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الكاملة للمغرب على الصحراء.

وقال الفلاح إن "المغرب الآن في مرحلة حشد الدعم الدولي من للاعتراف بسيادته على الأقاليم الجنوبية، والانتقال من الإشادة بالمقترح إلى دعمه".